التاريخ: 2023/1/30

السادة/ شركة بورصة الكويت **المحترمين**

تحية طيبة وبعد؛

الموضوع: الإفصاح عن معلومات جوهرية

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، واستناداً إلى أحكام الفصل الرابع من الكتاب العاشر (الافصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال، تود شركة رابطة الكويت والخليج للنقل (ش.م.ك.ع) الإفصاح عن معلومات جوهرية بموجب نموذج الإفصاح المرفق.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام؛

عبد الحميد عبد الرحمن اللقانى

مدير الخزينة ومسئول شئون المستثمرين

شركة رابطة الكويت والخليج للنقل ش.م.ك.ع. ①
Kuwait and Gulf Link Transport Company K.P.S.C.

نسخة إلى : هيئة أسواق المال

نموذج الإفصاح عن الدعاوي القضائية

التاريخ	2023/1/30
اسم الشركة المدرجة	شركة رابطة الكويت والخليج للنقل (ش.م.ك.ع)
رقم القضية الآلي - رقم الدعوى	221931320 - 2022/3729 مدني كلي/1
موضوع القضية	مطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية والأدبية بمبلغ -/160,000 دك (مائة وستون ألف دينار كويتي) التي أصابت المدعيين بسبب ممارسة الشركة التابعة حقها في طلب الرد الذي قيد برقم 17 لسنة 2018 استئناف تجاري/11 طلبات رد قضاة المقدم أثناء نظر الاستئنافين رقمي (11 ، 23 لسنة 2017 إداري عقود وطعون أفراد/1).
تاريخ الحكم	2023/1/29
المحكمة التي أصدرت الحكم – الدائرة	محكمة أول درجة – مدني كلي/1
أطراف الدعوى	مرفوعة من 1-المستشار/ بدر علي إبراهيم الطريري. 2-المستشار/ محمد محمود عبد الواحد عقيله. 3-المستشار/ محمد عبد الرحيم الفحات. 4-المستشار/ جابر محمد مصطفى علي حجي. ضد الممثل القانوني لشركة المحركات (إحدى الشركات التابعة)
الحكم لصالح	1-المستشار/ بدر علي إبراهيم الطريري. 2-المستشار/ محمد محمود عبد الواحد عقيله. 3-المستشار/ محمد عبد الرحيم الفحات. 4-المستشار / جابر محمد مصطفى علي حجي.

	4-المستشار / جابر محمد مصطفى علي حجي.
منطوق حكم أول درجة	حكمت المحكمة: <u>أولاً:</u> في الدعوى الأصلية بإلزام المدعى عليه بصفته بأن يؤدي لكل واحد من المدعيين مبلغ وقدره 40000 د.ك(أربعون ألف دينار كويتي) وألزمت المدعى عليه بصفته بالمصروفات ومبلغ عشرون دينار مقابل أتعاب المحاماة. ثانيا: في الدعوى الفرعية برفضها وألزمت المدعي بالمصروفات ومبلغ عشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة.
منطوق حكم الإستئناف	لا يوجد
منطوق حكم التمييز	لا يوجد
الأثر المتوقع على الشركة نتيجة الحكم	يتعذر قياسه في الوقت الراهن، حيث أن هذا الحكم غير نهائي وقابل للطعن عليه أمام محكمة الاستئناف.